التعايش في مواجهة العصبية القومية والمذهبية والطبقية جهود أحمد مفتي زاده أنموذجاً
بحث مستلٌّ من أطروحة الدكتوراه

الباحث

م. طارق توفيق أحمد

قسم الدراسات الاسلامية -كلية العلوم الإسلامية

جامعة صلاح الدين - أربيل

Tariqtofiq44@gmail.com

- Researcher: M. Tariq Tawfiq Ahmad, Department of Islamic Studies, College of Islamic Sciences, University of Salahuddin - Erbil

Email: Tariqtofiq44@gmail.com

07503196234

المشرف

أ.م.د. عباس علي سليمان بابان

قسم الدراسات الإسلامية - كلية العلوم الإسلامية

جامعة صلاح الدين - أربيل

Abas.sulaman@su.edu.krd

07504647943

- Supervisor: Asst. Prof. Dr. Abbas Ali Sulaiman Baban

Department: Islamic Studies

College: College of Islamic Sciences, University of Salahadin - Erbil

مجلة العلوم الإسلامية
المجلد 4 | العدد 42
www.isscj.edu.iq

Journal of Islamic Sciences
Vol.4 | Issue 42
ISSN: 2225-9732

March 2026

ملخص

تناولت هذه الدراسة، المعنونة ب(التعايش في مواجهة العصبية القومية والمذهبية والطبقية، جهود أحمد مفتي زاده أنموذجاً)، محاولات حل القضية الكوردية أعقاب انتصار الثورة الإسلامية بقيادة الإمام الخميني. تهدف الدراسة إلى تحليل الجهود المبذولة لمواجهة أشكال التعصب المختلفة - القومي والمذهبي والطبقي - سعياً لتحقيق التعايش والمساواة وترسيخ حقوق الإنسان للقوميات والمذاهب المتنوعة في إيران، وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية التي تدعو إلى إقامة العدل ومحاربة الظلم والفساد.

ركز الباحث في بحثه على جهود شخصية كوردية بارزة، المرحوم الأستاذ «أحمد مفتي زاده، الذي سعى منذ بداية الثورة إلى التقارب مع السلطة الجديدة في إيران لغرض تحقيق المطالب الدينية والوطنية لأبناء جلدته. ورغم مشاركته الفعّالة في الثورة واتصاله المباشر بقائد الثورة عن طريق الاجتماعات المتعددة وعبر المراسلات المتبادلة بينهما، فإن جهوده لم تأت آكله، مما أدى إلى إخفاقه في تحقيق أهدافه.

يُعزى هذا الإخفاق إلى عاملين رئيسيين: الأول، اعتبار السلطة أن هذه المطالب تشكل إخلالاً بالأمن القومي وانتهاكاً للسيادة الوطنية. والثاني، الخلافات والتشتت وغياب التوافق بين الشخصيات والجهات السياسية الكوردية، مما شكّل عقبة أساسية أمام نجاح المفاوضات وتحقيق المطالب المرجوة.

الكلمات المفتاحية: إيران، أحمد مفتي زاده، العصبية، التعايش، القضية الكوردية.

Abstract:

This study, entitled «Coexistence in the Face of National, Sectarian, and Class Fanaticism: Ahmad Mufti Zadeh's Efforts as a Model,» examined attempts to resolve the Kurdish issue following the victory of the Islamic Revolution led by Imam Khomeini. The study aims to analyze efforts made to confront various forms of fanaticism—national, sectarian, and class - based—in pursuit of achieving coexistence, equality, and establishing human rights for diverse nationalities and sects in Iran, in accordance with Islamic Sharia principles that call for establishing justice and combating oppression and corruption.

The researcher focused on the efforts of a prominent Kurdish figure, the late Professor Ahmad Mufti Zadeh, who sought from the beginning of the revolution to establish rapprochement with the new authority in Iran for the purpose of achieving religious and national demands for his people. Despite his active participation in the revolution and direct contact with the revolution's leader through multiple meetings and exchanged correspondence between them, his efforts did not bear fruit, leading to his failure to achieve his objectives.

This failure is attributed to two main factors: first, the authority's consideration that these demands constituted a breach of national security and a violation of national sovereignty. Second, the conflicts, fragmentation, and absence of consensus among Kurdish personalities and political entities, which formed a fundamental obstacle to the success of negotiations and achieving the desired demands.

Keywords: Iran, Ahmad Mufti Zadeh, fanaticism, coexistence, Kurdish issue.

المقدّمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله الأمين محمد ﷺ، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد؛ مع بزوغ فجر الإسلام في شبه الجزيرة العربية وانتشاره في أرجاء المعمورة، ودخول الناس أفواجاً في هذا الدين الحنيف، اعتنق الشعب الكوردي - شأنه شأن الأمم والشعوب الأخرى - الإسلام، وذلك تحديداً في عهد الخليفة عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وبقيادة الصحابيين الجليلين سعد بن أبي وقاص وعياض بن غنم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

منذ تلك اللحظة التاريخية، قدم الشعب الكوردي التضحيات الجسام من أجل إعلاء كلمة الإسلام ونشر دعوته، إذ برز من بين أبنائه علماء أجلاء لا تزال أسماؤهم ترفرف في سماء العلم والمعرفة عبر مختلف ميادين الحياة.

ومن أبرز الشخصيات الكوردية الذي ناضل من أجل نشر الدعوة الإسلامية وبناء التعايش الاجتماعي والوطني في إيران - من خلال مواجهة التعصب القومي والمذهبي والطبقي، والسعي لحل القضية الكوردية من منظور إسلامي - المفكر المعتدل والعارف بالله الأستاذ أحمد مفتي زاده، الذي اعتبر أن الخطوة الأولى لتحقيق هذا الهدف تكمن في القضاء على التعصب القومي والمذهبي والتمييز الطبقي.

عاش مفتي زاده في إحدى أكثر مناطق العالم حساسية وتعقيداً نظراً لما تعانيه من مشكلات قومية ومذهبية وطبقية، وذلك خلال فترة متوترة امتدت من أربعينيات القرن الماضي حتى بداية التسعينيات حيث شهدت هذه المرحلة أحداثاً وتحولات مهمة على الصعيدين العالمي والإقليمي، لعل أبرزها انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية والحرب العراقية الإيرانية.

إضافة إلى خبرته ومعرفته العميقة في العلوم الشرعية، أدى مفتي زاده دوراً تاريخياً بارزاً ومؤثراً في المجال السياسي وفضاء الصحافة. نشأ في أسرة علمية معرفية وأدبية وصوفية، حيث كان والده وأعمامه جميعاً من العلماء والأدباء المتميزين.

مقترحات البحث:

موضوع البحث:

القضاء على التعصبية القومية والمذهبية والتمييز الطبقي كسبيل لتحقيق الأمن والاستقرار

والتعايش السلمي بين الكورد والقوميات الأخرى في إيران.

مبررات اختيار الموضوع:

الأسباب والدوافع وراء أختيار هذا العنوان تكمن في سببين:

١ - ابراز إسهامات الأستاذ مفتي زاده وجهوده في مضمار التعايش ونبذ التعصب.

٢ - الرغبة العلمية في إبراز الإسهامات الفكرية لعلماء الكورد وتوثيق جهودهم الأكاديمية.

إشكالية والصعوبات التي واجهت البحث:

تتمثل الإشكالية الأساسية للبحث في التحديات المنهجية التالية:

١ - صعوبة الوصول إلى التسجيلات الصوتية للأستاذ المفتي زاده وتفريغها للحصول على آرائه وأفكاره السياسية.

٢ - ضرورة قراءة وترجمة المصادر الفارسية والكوردية إلى العربية، مما يتطلب دقة منهجية ووقتاً كافياً للإنجاز.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى خدمة القضية الكوردية من خلال تقديم حلول علمية للمشكلات القائمة بين القوميات المختلفة، وذلك عبر تحليل وتوثيق جهود أحد أبرز المفكرين الكورد، الأستاذ أحمد مفتي زاده.

الدراسات السابقة:

بعد البحث والتقصي في المكتبات والجامعات والمواقع الألكترونية لم يجد الباحث عنواناً مطابقاً لهذا العنوان، هناك بحوث ومقالات ورسائل ماجستير والأطاريح تناول جهود أحمد مفتي زاده نذكر هناك بعصاً من هذه الجهود والدراسات.

منهجية البحث:

اعتمد الباحث في بحثه على المنهج الاستقرائي وهو عبارة عن التقصي والتتبع وتحليل الآراء، وهذا المنهج من المناهج المعتمدة في كتابة البحوث الأكاديمية.

هيكل البحث:

ينقسم البحث إلى مبحثين رئيسيين:

المبحث الأول/ السيرة الأكاديمية والفكرية للأستاذ أحمد مفتي زاده. فيه المطالب الآتية:

المطلب الأول: اسمه ونسبه ومولده.

المطلب الثاني: نشأته العلمية. وزواجه.
المطلب الثالث: رحلته في طلب العلم.
المطلب الرابع: بداية مسيرته التعليمية، وعقيدته ومذهبه.
المطلب الخامس: نشاطه السياسي، ووفاته.
المبحث الثاني/ (التعايش في مواجهة العصبية القومية والمذهبية والطبقية، جهود أحمد مفتي زاده أنموذجاً)، فيه المطالب الآتية:
المطلب الأول: التعايش - المفهوم والرؤية عند المفتي زاده.
المطلب الثاني: استناد المفتي زاده إلى المصادر الشرعية لمقاومة الاضطهاد ومحاربة التمييز والفوارق المجتمعية.
المطلب الثالث: المنهج التكاملي في فكر المفتي زاده لمعالجة الإشكاليات القومية والمذهبية والطبقية.
المطلب الرابع: التراسل مع الجهات الرسمية والمساعي الرامية إلى حل الإشكاليات القومية والمذهبية والطبقية.
الخاتمة: تتضمن النتائج الأساسية التي توصل إليها الباحثان، تليها قائمة المصادر والمراجع المعتمدة.

المبحث الأول:

المطلب الأول: اسمه ونسبه ومولده.

هو أحمد بن الملا محمود المفتي، بن الملا عبد الله، المشهور بـ(العلامة الدشي). وأُمه (قمر النساء).

ووُلد وفق بطاقته الشخصية عام (١٣١٤هـ. ش - ١٩٣٥م)، بينما تشير أفراد عائلته إلى أن ولادته كانت عام (١٣١٢هـ. ش/١٩٣٣م) في مدينة سنندج.

المطلب الثاني: نشأته العلمية. وزواجه.

نشأ الأستاذ أحمد مفتي زاده في كنف أسرة متدينة متعلمة، وظهرت عليه منذ صباه علامات النجابة والتميز الشخصي، مما كان له أثر إيجابي على تكوينه النفسي والعلمي.

ترعرع في مدينة (سنندج) ذات التاريخ العريق الممتد لآلاف السنين، في حضن أسرة مشهورة بالعلم والفضل، وبدأ تعلم مبادئ العلوم الشرعية في مسجد (دار الإحسان) على يد والده (الملا محمود)، حيث درس القرآن الكريم والعلوم الشرعية الأخرى.

تزوج مرتين في حياته: الأولى من ابنة خالته (حسيبة)، لكن الزواج لم يدم طويلاً، والثانية من (خديجة)، وله منها ابن يُدعى (حمه ذيان) وُلد عام (١٩٦٣م) وما زال على قيد الحياة.

المطلب الثالث: رحلته في طلب العلم.

المرحلة الأولى: مريوان وبالك.

انتقل إلى مدينة «مريوان» في شرق كوردستان لطلب العلم، ووصل إلى قرية «بالك» حيث درس على يد الشيخ العلامة (الملا باقر البالكي) كتاب (البهجة المرضية) في شرح (الألفية) للسيوطي، لكن إقامته هناك لم تتجاوز أربعة أشهر بسبب صغر سنه وإصرار أسرته على عودته.

المرحلة الثانية: جنوب كوردستان (١٩٤٩ - ١٩٥١م)

توجه إلى جنوب كردستان وأقام هناك عامين، بدأ بمدينة «حلبجة» ومناطقها المختلفة مثل (بياره) و(طويلة) و(عبابيلى). درس على يد الشيخ المرحوم الملا (عبد الكريم المدرس) كتاب (عبدالله يزدي) في المنطق، وكتاب (جمع الجوامع) في مدرسة بياره.

انتقل بعدها إلى السليمانية، وأقام في مسجد (بن طبق) حيث درس على يد الشيخ العلامة المرحوم (مصطفى الزلمي)، ثم ذهب إلى منطقة (بشدر) التابعة للسليمانية، لكن إقامته هناك كانت قصيرة.

كان يراوده في هذه الفترة فكرة الالتحاق بجامعة الأزهر الشريف، لكن وصول رسالة من والده في أواخر عام (١٩٥١م) تطالبه بالعودة حالت دون تحقيق هذا الطموح، فاضطر للعودة إلى موطنه الأصلي.

المطلب الرابع: بداية مسيرته التعليمية، وعقيدته ومذهبه.

بعد أيام من عودته، اختبر والده مستواه العلمي، فوجده جديراً بمكانة العلم، فاختاره مدرساً في جامع (دار الإحسان) في محافظة سنندج وهو لم يتجاوز التاسعة عشرة من عمره،) وفي عام (١٩٥٦م)، عندما كان والده الملا (محمود الدشي) يدرّس الفقه الشافعي في جامعة طهران،

انتقل كاك أحمد إلى طهران وأظهر قدرته العلمية تدريجياً وأصبح مدرساً للفقه الشافعي في الكلية ذاتها.

أجازه والده إجازة علمية في عام (١٩٦١م)، وفي ذلك الوقت كان في مدرستهم بمسجد (دار الإحسان) خمسون طالباً يدرسون العلوم الشرعية، فعُين مديراً للمدرسة.

كان المفتي زاده على عقيدة أهل السنة والجماعة، واتبع المذهب الشافعي في الفقه الإسلامي. وقد كان يوجه أتباعه قائلاً: «عليكم باتباع الأصح من مذهب الإمام الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

المطلب الخامس: نشاطه السياسي، ووفاته.

استمر المفتي زاده في عمله التربوي والعلمي والفكري لأداء رسالته ومهامه حتى اندلاع ثورة الشعب الإيراني وسقوط نظام (محمد رضا شاه) في عام (١٩٧٩م). خلال هذه الفترة برز نجمه وعُرف كقائد سياسي لإيران بشكل عام وشرق كردستان بشكل خاص.

اعتُقل المفتي زاده في ٢/٢٧/ فبراير ١٩٨٣م بطهران دون سند قانونيّ. وبعد قضائه عشرة أعوام في السجن وإصابته بأمراضٍ متعددة، أُفرج عنه في ٨/١٠/ أغسطس ١٩٩٢م. ونُقل بعد ستة أشهر من إطلاق سراحه إلى مستشفى «آسيا» بطهران، حيث توفي في ٢/٩/ فبراير ١٩٩٣م. وقد شارك في تشييع جنازته آلاف من طلابه وأتباعه والمواطنين، ودُفن في مسقط رأسه مدينة سنندج بمقبرة «محمد باقر».

المبحث الثاني:

المطلب الأول: التعايش - المفهوم والرؤية عند المفتي زاده.

يُعرّف التعايش الاجتماعي والقومي بأنه عملية بناء مجتمع موحد تتجسد فيه مبادئ حقوق الإنسان الأساسية، بحيث لا يُحرم طائفة أو شعب من حقوقهم المشروعة، وينطلق من مبدأ المعاملة بالمثل في الحقوق والواجبات.

ووفقًا لهذه الرؤية، لا يمكن تحقيق هذا التعايش إلا في إطار العدالة الإسلامية التي تهدف إلى إقامة العدل والأخوة بين الناس وإزالة الفوارق، وبناء مجتمع قائم على المساواة والرفاهية الاجتماعية. وقد استُخلف الإنسان في الأرض لتطبيق هذه المبادئ في علاقاته المجتمعية.

وفي هذا السياق، سعى الأستاذ أحمد مفتي زاده، بصفته شخصية كوردية مسلمة، إلى تحقيق هذا الهدف من خلال تعزيز التعايش بين الكورد وأهل السنة والقوميات الأخرى في إيران، خاصة خلال فترة الثورة وما بعدها.

إن تحقيق هذا التعايش مرهون بحل القضية الكوردية، التي تُعد من القضايا التي حظيت باهتمام إقليمي ودولي واسع في سياق التنافس الجيوسياسي منذ مطلع القرن العشرين وحتى الوقت الراهن.

لم تبرز القضية الكوردية كإشكالية سياسية منذ الفتح الإسلامي وحتى الحرب العالمية الأولى، حيث عاش الكورد في إطار الدولة العثمانية والكيانات السياسية المتعاقبة على إيران. غير أنّ هذه القضية احتلت موقعاً بارزاً ضمن قضايا شعوب المنطقة في العصرين الحديث والمعاصر، نتيجة تفاعل عوامل داخلية وخارجية، فضلاً عن التدخلات الاستعمارية التي واجهتها وتشكيل الدول على أسس قومية.

يُعدّ أحمد مفتي زاده من الشخصيات القيادية البارزة التي أسهمت بجهود مُعتبرة في عهد «الشاه» وفي أعقاب الثورة الاسلامية الإيرانية، ساعياً لضمان حقوق المجتمع الكردي وتعزيز التعايش مع القوميات الإيرانية الأخرى، فضلاً عن السعي لإنهاء القمع العرقي والمذهبي والتفاوتات الطبقية التي شكّلت عوامل أساسية في نشوء الصراعات والانقسامات المجتمعية.

كان المفتي زاده يؤمن بالتعايش لذا يرى: «أنّ الرسالة النبوية عبر التاريخ تمحورت حول القضاء على الأنظمة الطاغوتية الطبقية من خلال توظيف العقيدة التوحيدية التي تقف في وجه جميع أشكال التمييز، باعتبارها عقيدة تُجسّد المساواة الشاملة لجميع البشر. ولهذا السبب، واجه المترفون والمتسلطون الأنبياء عليهم السلام بكافة الوسائل والإمكانيات المتاحة لديهم».

وكان جل تركيز مفتي زاده في تبني السلم والتعايش وتجنب العنف، سعياً لتوحيد الأصوات المختلفة في إطار اتفاق سياسي واجتماعي عبر الحوار والتفاهم. اعتقد أن البرنامج الإسلامي يمكن أن يحقق لكورد حقوقهم القومية والدينية والثقافية، انطلاقاً من رؤيته أن المسألة القومية لا تنفصل عن الإسلام، وأن التمسك بالدين والعمل لأجله يعني السعي نحو نهضة الأمة وبناء مجتمع سليم وخدمة الشعب والوطن.

بذل المفتي زاده جهوداً حثيثة في الدفاع عن شعبه، وتجلى ذلك في عمله بالقسم الكوردي في إذاعة إيران وصحيفة «كوردستان»، التي شكلت مصدراً مهماً لقياس مستوى وعيه الديني

والأدبي والسياسي في تلك المرحلة.

استمرت أنشطة الأستاذ أحمد في المساجد وبين الناس حتى عام ١٣٥٦هـ. ش (١٩٧٧م)، حين أسس مدرسة في مدينة مريوان باسم «مدرسة القرآن»، تلاها تأسيس مدرسة مماثلة في سنندج. شكلت هذه المدارس بيئة حاضنة للجيل المسلم، والتف حولها شباب المنطقة من أهل السنة والجماعة، وأصبحت مراكز مهمة لنشر الدعوة الإسلامية.

تمثلت مطالب الأستاذ أحمد مفتي زاده الأساسية قبل انتصار الثورة وبعدها في: (إقامة الحكومة الإسلامية في إيران، وتحقيق الحكم الذاتي للكورد، ومواجهة التعصب القومي والطبقي والمذهبي، سعياً لبناء العدالة الاجتماعية والسياسية على أسس إسلامية).

في مراسلاته إلى سلطات الحكومة الثورية إبان عهد بني صدر - رئيس الجمهورية آنذاك - حذر كاك أحمد باستمرار من المخاطر التي تواجه الجميع حكومة وشعباً، مؤكداً على ضرورة حل الطبقات والاختلافات المجتمعية والقضاء عليها، وإلا ستتحول إلى فيروس مدمر للمجتمع. وقد نُشرت معظم هذه المراسلات والمذكرات في كتابه الفارسي المعنون «حول كردستان»، حيث حذر من المظالم الثلاث: القومية والمذهبية والطبقية، داعياً إلى حل عاجل لها. وفي رسالة تتضمن عدة مقالات ونقاط، ناقش السبل التي يجب على الحكومة اتباعها للحلول، مشيراً في النقطة الأولى إلى ضرورة تعديل الدستور لمعالجة القمع العرقي والديني والطبقي.

كما خاطب في رسالة أخرى مجلس الثورة الإسلامية (البرلمان الإيراني)، ملخصاً مطالبه ومطالب الشعب الإيراني في ثلاث نقاط أساسية:

أولاً: المساواة في الحقوق الوطنية والثقافية والسياسية والاجتماعية لجميع شعوب إيران.

ثانياً: المساواة في الحقوق السياسية والقانونية بين أتباع المذهبين السني والشيعي.

ثالثاً: المساواة في الحقوق الاجتماعية والاقتصادية لجميع الأفراد والمواطنين.

نُشرت هذه المطالب الثلاثة في صحيفة (الاطلاعات) الصادرة بتاريخ ٧ مارس ١٣٥٧ هـ. ش. وبحسب ما ذكره ابن الشيخ مفتي زاده (حمه ذيان)، فقد لخّص المفتي زاده مطالب الشعب الإيراني في ثلاث نقاط أساسية:

أولاً: إلغاء القمع القومي - ضرورة تمتع جميع الشعوب الإيرانية بحق الاستقلال الذاتي في إطار نظام فيدرالي.

ثانياً: القضاء على الظلم الطبقي - إقامة نظام اقتصادي عادل يحقق المساواة بين جميع فئات

المجتمع دون تمييز بين الأغنياء والفقراء.

ثالثاً: إنهاء الظلم المذهبي - رفع الظلم التاريخي الذي تعرّض له أهل السنة منذ العهد الصفوي، وضمان التساوي في الحقوق والواجبات بين الشيعة والسنة.

اعتقد أن جذور جميع أشكال الاضطهاد واحدة، وأن كافة صور الاضطهاد تنبثق من منابع الظلم والقهر والأنانية. وقد صنّف الاضطهاد إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي: الاضطهاد القومي، والاضطهاد المذهبي، والاضطهاد الطبقي.

تحت مسمى القمع القومي، شمل جميع أشكال التمييز والظلم والقمع المرتبطة بالعِرق والجنس والقومية. وقد دافع عن كافة الشعوب المضطهدة والأقليات الأخرى في إيران التي عانت من قمع السلطات الشاهنشاهية والهيمنة الإيرانية لسنوات عديدة، معتبراً النضال من أجل حقوق المحرومين أمراً مبرراً وضرورياً.

أما القمع المذهبي، فيتمثل في اضطهاد أهل السُنة كأقلية دينية عبر التاريخ الإيراني في مواجهة الأغلبية الشيعية الحاكمة. وقد شكّل دعم الشعب السُّني جزءاً أساسياً من اهتمامات كاك أحمد وأهدافه طوال حياته، رغم أن النظام اتسم بالطابع العلماني في عهد النظامين البهلويين وحقبة رضا شاه.

يعتقد المفتي زاده أن جذور القمع الأخرى المتأصلة في تاريخ البلاد تتمثل في النظام الطبقي الذي هيمن على البلاد عبر قرون طويلة. ويعتبر النظام الاجتماعي الطبقي - بتدرجه الرأسمالي والأرستقراطي والفقير - من أخطر أشكال القمع التي تولّد الفقر والظلم والاستعباد والاستبداد. لذلك تضمنت الحملة الفكرية المناهضة للقمع التي قادها المفتي زاده مواجهة هذا النوع من القمع، وقد كرّس حياته كاملة لهذا الهدف.

المطلب الثاني: استناد المفتي زاده إلى المصادر الشرعية لمقاومة الاضطهاد ومحاربة التمييز والفوارق المجتمعية.

يُعتقد المفتي زاده أنّ الشورى هو الدعامة الأساسية لقيام الحكومة، كونها السلطة المسؤولة عن استنباط القوانين من الأصول والمعايير العامة، وتتفرع عنها سائر الدعائم التي يراها الشيخ دعائم فرعية تستمد شرعيتها من الشورى في تنوعها وهيكلتها وصلاحياتها وغايات وجودها.

فالشورى دعامة أساسية للحكومة تتمتع بالسلطة الكاملة في إدارة المجتمع الإسلامي، وتستمد شرعيتها من الآية القرآنية الكريمة: {وَأَمْرُهُمْ شورى بَيْنَهُمْ} [الشورى: ٣٨]. وقد دعا القرآن الكريم إلى هذا النظام بهدف تحرير البشرية من الأطماع والأهواء التي تتسم بها الأنظمة الاستبدادية.

يستشهد كاك أحمد مفتي زاده عن أوامر القرآن الذي يدعو إلى إزالة الفوارق والفواصل بين الفقراء والأغنياء، ويشير إلى الأخوة بين المهاجرين الفقراء، والأنصار الأغنياء، يقول بهذا الصدد: »الإخاء نظام إقتصاديّ، أعلنه النّبيّ ﷺ في مجتمع المدينة، وأنّ القرآن يصدر عدّة أوامر لتنظيم إقتصاد مجتمع الإسلامي، ننظر أنّ الإخاء هو صورة منها، هذه الصورة الّتي أقرّها النّبيّ ﷺ، بأن يكون كلّ فقير شريكاً لكلّ غنيّ، اذن، إنّه موافق مع القرآن».

تناول المفتي زاده فلسفة الصدقة والزكاة، حيث يرى: » إنّ الإنفاق في النظام الاقتصادي الإسلامي يهدف إلى إزالة الفوارق بين الطبقات الإجتماعية بحيث ينتفي وجود التمايز الطبقي»، ويؤكّد أنّ النظام الاقتصادي يقوم على مبادئ وأسس راسخة، وأنّ كلّ مبدأ أرساه الإسلام يتسم بالثبات وعدم التغيير، بينما تتباين التطبيقات العملية وفقاً للظروف المكانية والزمانية.

يشير المفتي زاده إلى: » أنّ الهدف الأساسي للاقتصاد الإسلامي يتمثل في الإنفاق بغرض القضاء على التمييز والطبقية والفقر، ويسعى إلى ضمان تمتع جميع أفراد المجتمع بمستوى معيشي مناسب يتناسب مع الدخل القومي للفرد، ويتفاوت هذا المستوى من دولة إلى أُخرى، حيث يؤدي إرتفاع مستوى الدخل إلى تحسين نوعية الحياة ورفع مستوى الرفاهية للمواطنين».

ويشير في موضع آخر إلى هذا الموضوع ويشرحه أكثر، ويبينّ أنّ الغاية الرئيسية في الإقتصاد الإسلامي هي اقامة الحدّ المتوسط لعامّة النّاس من غير تفريق، فيقول: »يجب أن يعرف المجتهد أنّ ما قاله النّبي ﷺ، كان ذا علاقة بالأُمور الحكومية في ذلك العصر، وإلّا ليس نصاب الزكاة ما ورد، ولا الأعيان الزكويّة ما وضع، ولا مقادير الزكاة هي ما عيّن، كان ذلك من أمر وقانون الحكومة الإسلامية في ذلك الزمان والمكان الخاص، ليس أيّ منها حكم دائم، كما نستطيع أن نفهم من القرآن: {كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ} [الحشر: ٧]، وإقامة القسط هو ردّ حياة الإنسان من الدّرجة العليا والسفلى إلى الحدّ المتوسط، لحياة المادية والمعنوية لأيّ فرد في المجتمع، أيّ: كما يقولون: حسب إحصاء وحساب الدّخل لأيّ فرد في المجتمع لهذا المقدار، بحيث يعيش جميع أفراد هذا المجتمع بهذا المستوى وبهذا المقدار، لا في حالة

الأعلى، ولا في حالة السّفلى».

ويذكر في موضع آخر: «أنّ من أهم الرسائل التي يتضمنها الإسلام هي القضاء على الفوارق الطبقية والامتيازات الإجتماعية، ويؤكّد على ضرورة مراعاة توجيهات القرآن الكريم والسّيرة النبوية العملية في التعامل مع الناس، مع إبراز الإختلاف في أسلوب الحياة الإسلامي مقارنةً بالممارسات المعاصرة المنحرفة، ومن أبرز جهودي في هذا المجال مواجهة مظاهر الإمتياز والتمييز والأرستقراطية بشكل مستمر، بحيث أرفض تقبيل النّاس ليدي، وأنّ بعض من الملالي والشيوخ قد أدخلوا هذا النوع من تقبيل الأيدي في الحياة الإسلامية، بينما أشار النّبي ﷺ صراحة أنّ هذه من طرائق الملوك، وأنّ النّبي ﷺ جاء فألغى كلَّ ما هو ملكي من الآداب والطقوص، لذلك أطلب من الناس عدم القيام لي تكريماً عند دخولي عليهم، إلتزاماً بالتوجيه النبوي في هذا الشأن».